ملتقى 11 أبريل يشخص المسالب ويحدد الحلول المطلوبة من رواد القطاع

العوضي: وزير التجارة مهتم بتنظيم قطاع التأمين وسنزوده بأوجه الخلل في السوق

أكد خالد العوضي رئيس اللجنة التنظيمية العليا لملتقى شركات التأمين ان الرعاية الرسمية من وزير التجاة والصناعة خالد الروضان للمؤتمر تعكس اهتمامه بتنظيم هذا القطاع الحيوي والهام ضمن المنظومة الإقتصادية .

وأعرب العوضي عن تفاؤله بقرارات حاسمة تصحح واقع قطاع التأمين الذي بات يمثل مصدر قلق مالي نتيجة لتعثرات مكتومة لشركات عديدة بعضها توقف عن الإلتزام بسداد وثائق او الوفاء بالتزامات مالية تجاه شركات اخرى وهو امر واقع وقائم حاليا .

وكشف العوضي عن ان شركة الكويت للتأمين اعرق شركة تأمين في الكويت والأعلى تصنيفا وملاءة مالية ستقدم رؤية استراتيجية للمؤتمر لتنظيم سوق التأمين والإرتقاء به بما يكرس اساليب رقابية ومفاهيم تعزز تنمية الإستثمار وجذب رؤس اموال جديدة وتعزيز الوعي التأميني والعمل تحت مظلة رقابية تؤكد حضور الشفافية المطلقة .

كما وان شركة بيتك للتأمين التكافلي اكبر شركة تأمين تكافلي في الكويت ، وصاحبة افضل مبادرات واجود منتجات تكافلية ، ستقدم ايضا ورقة عمل مهمة للمؤتمر تشخص الواقع وتقدم الحلول والمقترحات والإيجابيات المستهدفة من راء تنظيم السوق .

وكشف العوضي ان المؤتمر الذي سيعقد في 11 ابريل في شيراتون الكويت سيرفع توصياته الى وزير التجارة وستكون توصيات محايدة وشفافة تهدف الى معالجة الإختلالات القائمة وتعيد التوازن وتكرس اساليب منافسة عادلة من واقع فني وليس كما هوقائم بالإستئثار على مناقصات ووثائق ضخمة ماليا بشكل منفرد .

واشار العوضي الى ان مشرط وزير التجارة والصناعة الذي صحح به إعوجاج سوق العمالة المنزلية مؤخرا ينتظر قطاع التأمين ، وسنقدم له كافة المسالب التي بات يشتكي منها اهل القطاع نفسة قبل العملاء

خالد العوضي

فعاليات داخلية وخارجية للتوعية بأساسيات مبادئ إنقاذ القلب

«طيبة» يختتم فعاليات «شهر منقذ القلب»

طالبات معهد التمريض

التزاماً بدوره الريادي في مجال الرعاية والتوعية الصحية، اختتم مستشفى طيبة، المستشفى الرائد في قطاع الخدمات الطبية الخاصة في الكويت، برنامجاً من الفعاليات التوعوية تزامناً مع شهر مارس، وهو "شهر منقذ القلب" المعتمد بحسب أجندة جمعية القلب الأمريكية. وأقام المستشفى من خلال مركز طيبة للتدريب والتعليم المعتمد من قبل جمعية القلب الأمريكية عدداً من الأنشطة لتعريف مختلف شرائح المجتمع بأساسيات الإنعاش الرئوي القلبي.

اتساقاً مع سياسته للمسؤولية الاجتماعية، أقام المستشفى دورة تدريبية خاصة لطاقم التدريس والطاقم الإداري في مدرسة دسمان ثنائية اللغة، وذلك لتعريفهم بأساسيات الإنعاش الرئوي، كما أقام دورة تدريبية لطالبات معهد التمريض التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث استفاد من هذه الدورة 30 طالبة.

وفي تعليق له حول ذلك، أكد راشد الفضالة الرئيس التنفيذي لمستشفى طيبة حرص المستشفى والتزامه بمواكبة الحملات التوعوية العالمية والإقليمية المتعلقة بالصحة، لا سيما المعلنة من قبل جمعية القلب الأمريكية الرائدة عالمياً بتقديم دورات الإنعاش الرئوي القلبي والإسعافات الأولية. وأضاف، "نحن فخورون بالمشاركة بهذه الفعالية العالمية للتواصل مع مختلف فئات المجتمع وتوعيتهم في مجال الإنعاش الرئوي القلبي، كما أننا سعداء بتسخير قدراتنا وخبراتنا من أجل نشر التوعية الصحية، لا سيما من خلال استضافتنا لجهات مميزة مثل مدرسة دسمان ثنائية اللغة ومعهد التمريض التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. نتطلع لفرص أخرى في المستقبل، وذلك انعكاس لالتزامنا بالاهتمام والتعاون والتواصل وهي قيم أساسية في مستشفى طيبة."

تطرح وحدات متنوعة تضم 27 نشاطا في أسواق القرين

«مدن الأهلية» ترصد ارتفاعا في الطلب على وحدات العقار بالمناطق الخارجية

رصدت شركة «مدن الأهلية العقارية» ارتفاعا نسبيا في الطلب على وحدات العقار التجاري بشكل عام وخصوصا في المناطق الخارجية مثل أسواق القرين والعارضية والعقيلة والشويخ الصناعية والري وغيرها.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة مدن الأهلية العقارية المهندس عمر نجم أن الشركة ومواكبة للنمو المتوقع في الطلب على وحدات العقار التجاري في المناطق الخارجية ولاسيما أسوق القرين قررت البدء في طرح مساحات تجارية في مجمعات وأسواق متنوعة داخل المنطقة، بعد تطويرها بما يتناسب وطبيعة الطلب وتنوع الأنشطة المسموح بها داخل المنطقة والتي تتضمن 27 نشاطا تجاريا وصناعيا وحرفيا وخدميا.

وأشار نجم إلى أن منطقة أسواق القرين الحيوية تمتاز بقربها من مناطق ذات كثافة سكانية عالية من المواطنين وغير مخدومة من المشاريع التجارية والحرفية، إضافة إلى تنوع أنشطتها وتكاملها، فضلا عن توافر المساحات التجارية المناسبة التي تلبي مختلف الأغراض والرغبات الخاصة بالمستثمرين على اختلاف أحجامهم وأنشطتهم.

وشدد نجم على أن الشركة واستنادا إلى خبرتها الكبيرة والمتنوعة في مجال التطوير العقاري تعرض مساحات تجارية موزعة على مجمعات في مواقع رئيسية

المهندس عمر نجم

تم تنفيذها وفق أسلوب معماري حديث وعملي يلبي احتياجات المستأجرين من جهة وكذلك المتسوقين من جهة أخرى، على صعيد التصاميم والتشطيبات الداخلية والمرافق بالإضافة إلى توافر الخدمات المكملة للمشروع كمواقف السيارات، هذا إلى جانب خدمات ما بعد البيع في مجالات الأمن والحراسة والصيانة والنظافة وكذلك المساعدة في التراخيص وغيرها.

وأشار إلى أن الوحدات المطروحة تستهدف أنشطة عديدة منها الأسواق المركزية والمتخصصة، ومواد البناء وبيع وتأجير وقطع غيارات ومستلزمات السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والكمبيوتر والهواتف النقالة والمطاعم والكافيهات والتجهيزات الغذائية والمشروبات والمطابخ المركزية وأنشطة الطباعة والدعاية والإعلان والديكور وأنشطة الخدمات الشخصية والملابس وغيرها من الأنشطة المتنوعة.

وأوضح أن الكويت ورغم وجود عدد كبير من المولات والمراكز التجارية متعدد الأغراض والأحجام بها، إلا أنها متركزة في مناطق جغرافية معينة ولا زالت غير قادرة على استيعاب النمو الكبير في الطلب والقوة الشرائية وخصوصا في المناطق التي تقع خارج نطاق العاصمة ووجهات التسوق التقليدية.

وذكر أن الشركة وانطلاقا من دراستها الدقيقة لمعطيات السوق في الوقت الحالي والمستقبل ستواصل تطوير وتسويق المزيد من المجمعات التجارية في الكويت لمواكبة النمو المتوقع في الطلب على المساحات التجارية المخصصة لتجارة التجزئة في الكويت.

بسبب الإرتفاع في قطاع السلع الإستهلاكية

«كفيك»: المؤشر الوزني الكويتي ارتفع بنسبة 3.58 بالمئة

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر مارس عن الأسواق المالية، والذي يسلّط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

الأسواق العالمية

شهدت أسواق الأسهم العالمية تراجعاً خلال الربع الأول من هذا العام، حيث انخفض مؤشر MSCI العالمي بنسبة 1.74%– في الأسواق المتقدمة، وكان مؤشر FTSE 100 البريطاني الأسوء أداءً، ويليه مؤشر DAX الألماني. في الولايات المتحدة الأمريكية، انخفض مؤشر SP 500 بنسبة 1.22%– ، حيث رفع مجلس الإحتياطي الفدرالي معدلات الفائدة إلى 1.75% مشيراً إلى أن الأرقام الإقتصادية قد تحسنت في الأشهر الأخيرة.

كما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن خطط لفرض رسوم جمركية على البضائع الصينية تصل إلى 50 مليار دولار، مما سبب حاله من الخوف لدى المستثمرين في الأسواق العالمية على احتمال وقوع حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم.

الإقتصاد الخليجي

في المملكة العربية السعودية ، تم ترقية سوق السعودية للأوراق المالية في مؤشر FTSE Russell Emerging Market للمرة الأولى والذي من المتوقع أن يجذب مليارات الدولارات من التدفقات بدءاً من شهر مارس من العام المقبل ، لينضم إلى مجموعة من الدول التي تضم الصين وروسيا. كما أنه من المتوقع

ترقية سوق السعودية للأوراق المالية

أن يكون وزن تداول 2.7% في مؤشر FTSE EM ، والذي من المحتمل أن يرتفع إلى 4.6% إذا أنهت الحكومة الطرح العام الأولي (IPO) لأسهم شركة أرامكو السعودية والتي من الممكن أن تجذب للمملكة العربية السعودية حوالي 45 مليار دولار من تدفقات المستثمرين. كما أعلنت FTSE Russell أن سوق الكويت للأوراق المالية سينضم إلى مؤشر الأسواق الناشئة على مرحلتين متساويتين في شهري سبتمبر وديسمبر من هذا العام مع انضمام 10 أسهم كويتية إلى المؤشر، والتي ستشكل 0.4% من وزن المؤشر.

الأسواق الخليجية

ارتفعت أسهم الأسواق الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشر MSI بنسبة + 6.41% في الربع الأول . وكان مؤشر تداول السعودي هو المؤشر الأفضل أداءً، يليه مؤشر أبوظبي ، حيث ارتفع مؤشر تداول السعودي بنسبة + 8.85% و قاد الإرتفاع قطاعات وسائل الإعلام والمواد الغذائية والسلع بنسبة + 25% و + 17% على التوالي. كما ارتفع المؤشر الوزني الكويتي بنسبة + 3.58% بسبب الإرتفاع في قطاع السلع الإستهلاكية بنسبة + 13% و قطاع الإتصالات بنسبة + 7% و قطاع البنوك بنسبة + 4%. بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.77% نتيجة انخفاض أداء قطاعات الإستثمار والخدمات المالية بنسبة 12%– وقطاع العقارات بنسبة 10%–.

القيمة الرأسمالية تراجعت إلى نحو 26.50 مليار

«بيان»: السوق تكبد خسارة تخطت المليار دينار في خمس جلسات فقط

- مستويات السيولة النقدية تراجعت مع استمرار دورانها حول مستوى 10 ملايين دينار
- تقسيم السوق لن يكون كافياً لزيادة حجم التداول والسيولة ما لم يصاحبه اقتصاد قوي

قال التقرير الصادر عن شركة بيان للاستثمار لقد استقبلت بورصة الكويت نظام تقسيم السوق الجديد باللون الأحمر، حيث أنهت تداولات الأسبوع الماضي على خسائر جماعية لمؤشراتها الجديدة (الأول والرئيسي والعام)، وهو ما جاء في ظل سيادة حالة من الحذر والارتباك على العديد من المتداولين نتيجة الضبابية التي تسيطر على الأجواء في البورصة بعد تطبيق النظام الجديد، الأمر الذي دفعهم إلى الترقب والانتظار لحين اتضاح الرؤية بشكل كامل فيما يخص هذا النظام. هذا وأنهى مؤشر السوق العام تداولات الأسبوع المنقضي على تراجع نسبته 3.58%، كما سجل مؤشر السوق الأول خسارة نسبتها 4.13%، فيما وصلت نسبة خسارة مؤشر السوق الرئيسي بنهاية الأسبوع إلى 2.64%.

وشهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع مستويات السيولة النقدية واستمرار دورانها حول مستوى 10 مليون د.ك. فقط، وذلك على الرغم من أن تطبيق النظام الجديد يهدف في الأساس إلى تعزيز قيم التداول في البورصة عن طريق استقطاب سيولة جديدة من خلال جذب وتشجيع العديد من المستثمرين، فضلاً عن استعادة رؤوس الأموال التي هجرت البورصة في السنوات الأخيرة واتجهت إلى أسواق أخرى نتيجة شح الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المحلي.

تقسيم السوق

وعلى الرغم من أن تطبيق نظام تقسيم السوق وتطوير البورصة من الأمور الإيجابية التي تهدف إلى تعزيز التداولات وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في الأوراق المالية، إلا أن ذلك لن يكون كافياً في المساهمة لزيادة حجم التداول والسيولة المتاحة إن لم يصاحب ذلك اقتصاد قوي قادر على المنافسة العادلة ويتمتع بشفافية كافية، ومحاربة الفساد المستشري بشكل جدي، عند ذلك نستطيع أن نجذب الاستثمارات الأجنبية.

الوضع الاقتصادي

كما أن الوضع الاقتصادي الحالي يستوجب إعادة النظر في أسعار الفائدة المرتفعة، حيث أن تكلفة الاقتراض في الكويت تعتبر ليست فقط مرتفعة جدا ولكنها تقارب الضعف تقريبا بالمقارنة مع الدول ذات الاقتصاد الحر، وذلك على الرغم من الانكماش الاقتصادي الذي تشهده البلاد في الوقت الراهن؛ كما يعد دعم القطاع الخاص وإعطائه فرصة حقيقية لقيادة النشاط الاقتصادي في الدولة أحد أهم الإجراءات العاجلة التي يجب تنفيذها بشكل فوري، مع ضرورة تخلي القطاع العام عن سياسة الهيمنة التي يتبعها في الكثير من المجالات الاقتصادية. إن نجاح التطورات التي تشهدها البورصة حالياً مرهوناً بتنفيذ العديد من الخطوات الرامية لإصلاح الاقتصاد الوطني واتخاذ إجراءات فورية تسهم في تعزيز وجذب الاستثمارات، فالأسواق المالية تعتبر مرآة للبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها، وهو ما يعني أنه على الدولة أن تعمل على إنعاش الاقتصاد بشكل عاجل.

وبالعودة إلى أداء البورصة في الأسبوع الماضي، فقد تكبد السوق خسارة تخطت المليار دينار كويتي في خمس جلسات فقط، حيث تراجعت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة بنهاية الأسبوع إلى حوالي 26.50 مليار د.ك. مقابل 27.86 مليار د.ك. في الأسبوع الذي سبقه، أي بخسارة نسبتها 4.85%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

وسجلت البورصة هذه الخسائر على وقع الضغوط البيعية التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية المدرجة في السوق الأول، والذي استحوذ بدوره على الحصة الأكبر من السيولة النقدية المتداولة خلال الأسبوع، وهو الأمر الذي يبينه مؤشر السوق الأول الذي كان الأكثر تراجعاً بين مؤشرات السوق الثلاثة، حيث سجل خسارة تخطت نسبتها الـ4% في الأسبوع الماضي. وشهدت البورصة هذا الأداء بالترافق مع تراجع مؤشرات التداول، حيث نقص إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 7.60% ليصل إلى 225.12 مليون سهم، فيما انخفض إجمالي قيمة التداول بنسبة بلغت 5.97% ليصل إلى 57.07 مليون د.ك.

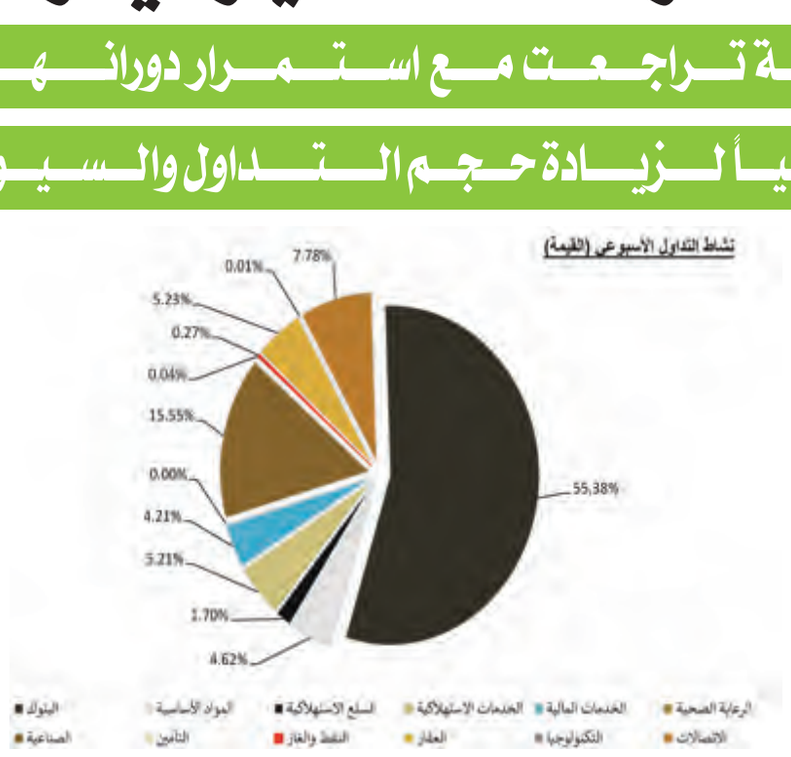

نشاط التداول الاسبوعي

التداولات اليومية

وعلى صعيد التداولات اليومية خلال الأسبوع الماضي، فقد استهلت البورصة أولى جلسات الأسبوع الماضي، التي تزامنت مع انطلاق نظام تقسيم السوق الجديد، على تراجع لجهة إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، وذلك تحت تأثير العمليات البيعية التي شهدها السوق على الكثير من الأسهم المدرجة؛ وكان مؤشر السوق الأول هو الأكثر تراجعاً بنهاية الجلسة نظراً لتركيز عمليات البيع على الأسهم الثقيلة. كما شهدت الجلسة التالية استمرار تراجع مؤشرات السوق الثلاثة بقيادة مؤشر السوق الرئيسي الذي فقد أكثر من 100 نقطة بنهاية تلك الجلسة مسجلاً خسارة بنسبة 2.08%، وجاء ذلك نتيجة استمرار النهج البيعي في السيطرة على مجريات التداول في السوق، وسط تركيز السيولة النقدية على أسهم السوق الأول الذي تراجع مؤشره بنسبة بلغت 1.03% مع نهاية الجلسة، فيما بلغت نسبة تراجع المؤشر العام للبورصة 1.42%.

وواصلت البورصة تراجعها في جلسة منتصف الأسبوع وسط تراجع السيولة النقدية وتزايد الضغوط البيعية على الأسهم القيادية مما انعكس على مؤشر السوق الأول بشكل خاص، والذي استأثر بدوره على ما يقرب من 75% من السيولة النقدية خلال الجلسة. فيما انخفضت حدة عمليات البيع في جلسة يوم الأربعاء، والتي شهدت تباين إغلاقات مؤشرات السوق للمرة الأولى منذ تطبيق النظام الجديد، حيث واصل المؤشر العام ومؤشر السوق الأول تراجعهما، فيما تمكن مؤشر السوق الرئيسي من تحقيق ارتفاع محدود بنهاية الجلسة بدعم من عمليات الشراء التي شملت بعض الأسهم الصغيرة. هذا وشهدت جلسة نهاية الأسبوع عودة مؤشرات البورصة الثلاثة إلى الاجتماع مرة أخرى في المنطقة الحمراء، حيث سجلت تراجعات محدودة على إثر استمرار عمليات البيع في السيطرة على مجريات التداول، وسط استمرار تراجع السيولة النقدية التي انخفضت بنسبة 1.60%، فيما نما عدد الأسهم المتداولة بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 4.66%.

هذا وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 150 سهماً من أصل 176 سهماً مدرجاً في السوق، حيث نمت أسعار 58 سهماً مقابل تراجع أسعار 79 سهم، مع بقاء 39 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 4,793.50 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 4.13% عن مستوى افتتاحه عند تطبيق نظام التداول الجديد، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً نسبته 2.64% بعد أن أغلق عند مستوى 4,867.87 نقطة، وأقفل المؤشر العام عند مستوى 4,820.80 نقطة بخسارة نسبتها 3.58%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 45.02 مليون سهم، بتراجع نسبته 7.60% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، فيما انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 5.97% ليصل إلى 11.41 مليون دينار كويتي.